KING KHALID UNIVERSITY
جامعة الملك خالد
رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

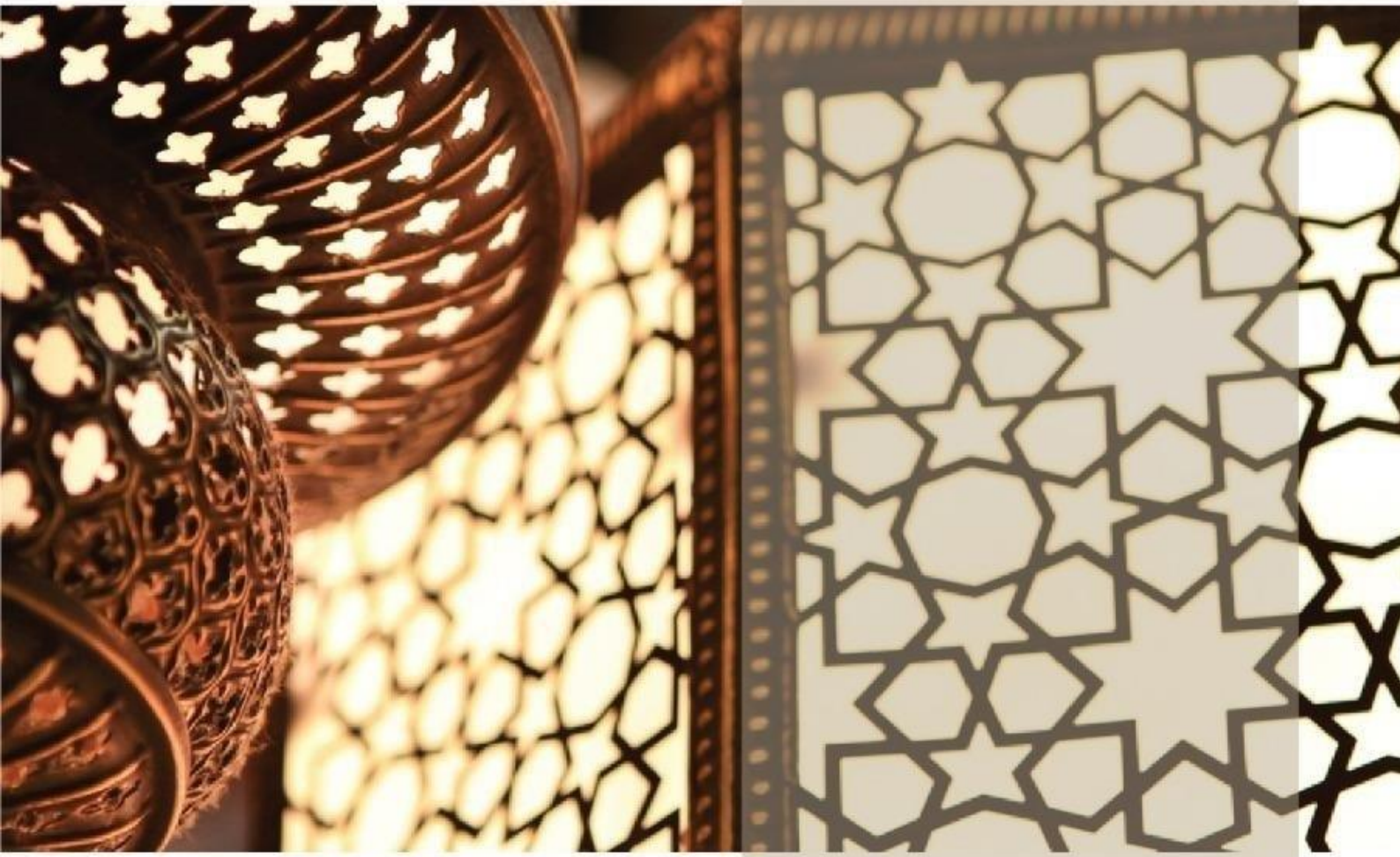

مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

المجلد: التاسع عشر العدد : الثالث

التاريخ: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مجلة علمية - دورية - محكمة

تُعنَى بنشر الأبحاث الشرعية

والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الملك خالد

أبها - المملكة العربية السعودية

المجلد (التاسع عشر) العدد (الثالث)

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١٤٢٤/٢/١١هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشـــراف والتحـــرير

المشـرف العـام

أ.د. فالح بـن رجاء الله السلمي

رئيـس الجـامعة

نـائب المشـرف العـام

د. حامد بـن مجدوع القرنـي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحـــرير

أ.د. خالد بـن محمد القرنـي

الهيئة الاستشارية

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيخ الأستاذ الدكتور سعد الخثلان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيخ الدكتور قيس المبارك	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم	عضو هيئة كبار علماء الأزهر
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور زاهر بن عواض الألمعي	أستاذ التفسير وعلومه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل	أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي	أستاذ أصول الفقه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدي	أستاذ الثقافة الإسلامية

أعضاء هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. خالد بن محمد القرني
أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة /جامعة الملك خالد.

أعضاء هيئة التحرير

١ **أ.د.محمد بن ظافر الشهري**
أستاذ السنة وعلومها، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين / جامعة الملك خالد.

٢ **أ.د. جبريل بن محمد حسن البصيلي**
عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه/ جامعة الملك خالد.

٣ **أ.د. يحيى بن عبد الله البكري**
أستاذ السنة وعلومها/جامعة الملك خالد.

٤ **أ.د. كمال مولود جحيش**
أستاذ المذاهب المعاصرة/ جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية/ الجزائر

٥ **أ.د. منيرة بنت محمد الدوسري**
أستاذ التفسير وعلوم القرآن/ جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل بالدمام.

٦ **أ.د. عبد الرزاق مبروك بالعقروز**
أستاذ الفلسفة/ جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٢/ الجزائر.

٧ **أ.د. أحمد آل سعد الغامدي**
أستاذ الفقه/جامعة الملك خالد.

٨ **أ.د. عرفات أحمد مقبل السهيلي**
أستاذ علم الأديان / جامعة تعز/ اليمن

٩ **أ.د. عبد الحميد سيف أحمد الحسامي**
أستاذ اللغة العربية وآدابها / جامعة الملك خالد

١٠ **د.محمد بن علي القرني**
أستاذ الأنظمة المشارك/ جامعة الملك خالد.

١١ **د.محمد بن سالم الشغيبي**
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية/جامعة الملك خالد.

رؤيـــة المجلـــة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالـــة المجلـــة:

إثراء الحركة العلميّة بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافيّة مشرقةً للجامعة.

قيـــم المجلـــة:

١. الأمانـــة.

٢. العـــدل.

٣. الوسطية.

٤. الإتقـان.

أهـداف المجلـــة:

١. خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح.

٢. معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية.

٣. إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤. إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي.

٥. التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان.

٦. الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره.

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

قواعد النشر

أولاً – شروط النشر:

١. أن يتقيد البحث بالضوابط الشرعية والسياسات التعليمية والأنظمة المرعية للمملكة العربية السعودية.
٢. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.
٣. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.
٤. يمكن للبحث أن يكون جزءاً من كتابٍ للباحث، أو مستلاً من رسالة نال بها درجةً علميةً.
٥. إذا كان البحث قد سبق نشره في منافذ نشر أخرى فلا تتحمل المجلة أية تبعات قانونية حيال ذلك.
٦. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة، وفي حال الزيادة على ذلك فيعامل باعتباره أكثر من بحث.
٧. يشتمل الملخص على: عنوان البحث، ومشكلة البحث، وأسئلته، والمنهج المتبع، وأهم النتائج.
٨. تشتمل مقدمة البحث على: عنوان الدراسة، ومشكلة البحث، أسئلته، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، والإضافة العلمية، ثم يذكر مخطط البحث وطريقة ترتيبه.

ثانياً – تعليمات النشر:

– يقدم الباحث عمله من خلال الإرسال على الموقع الخاص للمجلة:
(https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/faces/login.xhtml)، **مدوناً بنظام** (word) **وفق الآتي:**

- **نوع الخط** (Traditional Arabic).
- **نمط المتن** : (١٦)، والهوامش والمراجع : (١٢) والعناوين (١٨).

- يرفق مع البحث ما يأتي:

- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة.
- إرفاق ما يثبت اعتماد ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية من مركز متخصص، بحيث يكون الختم على ذات الترجمة في الـ pdf المرفق.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).

- التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:

- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها؛ وتكون أرقام الحواشي بين قوسين.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن؛ وتُحمَّل من خلال هذا الرابط: (https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/).
- يجب أن تكون بيانات المراجع الملحقة في آخر البحث كاملةً وغير مختصرة لكل مرجع، وأن يلتزم في كتابتها بأسلوب MLA.

ثالثًا – إجراءات التحكيم والنشر:

- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، والأصل في ذلك مراعاة الترتيب الزمني.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت.
- تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

١ [٤٤-٤] المنهج العلمي في الرد على شبهات المستشرقين (شُبهاتهم حول مصدر الوحي أنموذجًا)
د. شهد بنت عطوان المالكي (جامعة أم القرى)

٢ [٧٩-٤٥] استخدام أسلوب التفكير التأملي في الدعوة
د. حنان بنت منير المطيري (جامعة المجمعة)

٣ [١٢٩-٨٠] أثر سقوط الأجل في البيع بالتقسيط على التزام الكفيل "دراسة مقارنة"
د. ناديه بنت عبد العالي كاظم (جامعة دار العلوم بالرياض)

٤ [١٦٧-١٣٠] الوقف على أولاد الأعيان عند المالكية "دراسة فقهية"
د. عبد الله بن محمد السماعيل (جامعة الملك فيصل)

٥ [٢٢٠-١٦٨] مظاهر افتقار الأنبياء إلى الله تعالى في القرآن الكريم
د. سامية بنت عطية الله المعبدي (جامعة أم القرى)

٦ [٢٦١-٢٢١] الجرح بقولهم: لا يشبه حديثه حديث الثقات أو الأثبات "دراسة نظرية تطبيقية"
د. حليمة بنت عبد الله زيد الشيخي الشمراني (جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل)

٧ [٣١١-٢٦٢] حديث {والله إنك لخير أرض الله} "دراسة نقدية"
د. كلثم بنت عمر الماجد المهيري (جامعة زايد-دبي)

كلمة رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، باعث الهدى والبينات إلى الثقلين. والصلاة والسلام على أطهر الخلق وسيد ولد آدم: محمد الرسول الأمين ﷺ وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

كنت قد ابتدأت في العدد السابق التفصيل العملي لكيفية اختيار **مشكلة البحث** موضحاً المنافذ والسياسات الموصلة -بعون الله تعالى- إلى تعرف الباحث على المشكلات البحثية في تخصصه وفق إطار زمني تقريبي، إلا أن رحلة الباحث في اكتشاف مشكلةٍ لبحثه يجب أن تقوم على أسبقية فهمه لماهية البحث العلمي المتمثلة في أكثر من الجمع والتلخيص ومراكمة المعلومات للوصول إلى عددٍ من الحقائق، وإنما الإدراك بأن البحث عملية تركيبية ذات جوانب متعددة، منها ما هو متعلق بالباحث ذاته وسماته الشخصية وقدراته العلمية، ومنها ما هو متعلق بالمناهج والطرق التي يسلكها الباحث في دراسته، ومنها ما هو متعلق بالموضوع/ المشكلة البحثية ذاتها، وهذه الأخيرة بدورها ذات مصادر متنوعة يمكن ردها إلى ثلاثة جوانب:

- **أولاً:** الجانب الواقعي الذي تتمثل ممارسة الباحث فيه في إيجاد الحلول للمشكلات التي يواجهها مباشرة، ويكون على اطلاعٍ ودرايةٍ كاملةٍ بها.
- **ثانياً:** الجانب القبلي/ الاستباقي الذي يقوم فيه الباحث بإيجاد الحلول للمشكلات التي استشفها أثناء قراءاته أو ملاحظاته في فروعٍ ومسائل تخصصه.
- **ثالثا:** الجانب الفلسفي/ المتجاوز الذي يمارس فيه الباحث التفكير في حلولٍ للافتراضات المناقضةِ لفرضيته أو ادعائه، ومواجهتها واختبارها وحلها.

وهذه الجوانب الثلاثة تعمل في البحث العلمي بشكلٍ تكاملي بحيث يستدعي إعمال أحدها إعمال الآخر؛ فإنه حين يضع الباحث سؤاله المحوري -بالاستناد إلى الجانب الواقعي- فإنه في أثناء حله لهذه المشكلة يعمل -لدعم حججه- على دحض الفرضيات المخالفة، ويسهم بشكل ضمني في إيجاد حلول للمسائل المتولدة عن دعم فرضيته أو حله، والعكس صحيح أيضاً.

ووعي الباحث بهذا المضمون العميق للمشكلة البحثية ذو أثرٍ إيجابي فارق؛ حيث إن الباحث هنا سيتعلم العمل بعمقٍ وتركيز على اختيار المشكلة البحثية، وكيفية صياغتها بصورة معبرة عن فكرة

الباحث ذاته، وبصورة تستدعي انتباه القارئ وأهل الاختصاص بشكلٍ رئيس لأهمية هذه المشكلة وضرورة حلها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الباحث سيصبح ذا مكنة معرفية في الكيفية التي سيتناول بها عرض مشكلته، ثم العمل على حلها بصورةٍ منطقية سليمة علمياً.

والخطوة التالية لهذا الوعي المعرفي بجوانب المشكلة البحثية تقع على عاتق الباحث ذاته؛ حيث ستتطلب من الباحث العمل الجاد على المنهج العلمي الذي سيعتمده لإيجاد حل لهذه المشكلة؛ مما يستدعي ضرورة اطلاع الباحث على مناهج البحث المختلفة، والانفتاح على استخدامها واختبار صحة ذلك الاستخدام؛ حتى يتمكن من وضع حل علمي لمشكلته. ومن جانب آخر ستقع على الباحث مسؤولية مواجهة بعض الصعوبات النفسية التي قد تنشأ من اختياره مشكلة ما، ومن أهم تلك الصعوبات: القلق والخوف من شعوره بعدم اليقين، وأن يعمل بجد على تجاوز ذلك بالعمل اليومي، والحصول على اليقين أو المعرفة التي يفتقدها في مرحلته الأولية هذه.

وأخيراً عزيزي الباحث: لا يجب أن يغيب عن ذهنك أن البحث العلمي هو أمانة تستلزم الإخلاص والصبر.

والله تعالى أجل وأعلم

رَئِيْسُ التحرِيْر

أ . د . خَالِدُ بْنُ مُحَمَّد القَرْنِيّ

الجرح بقولهم: لا يشبه حديثه حديث الثقات أو الأثبات
"دراسة نظرية تطبيقية"

إعداد

د. حليمة بنت عبد الله زيد الشيخي الشمراني

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

ملخص البحث

يهدف البحث إلى حصر الرجال الذين جرحهم النقاد بقولهم: حديثه لا يشبه حديث الثقات أو الأثبات، ونحوها من العبارات، ومعرفة الأئمة الذين ورد عنهم جرح الرجال بهذه العبارات، والوقوف على مقصود الأئمة والنقاد من الجرح بها، وذلك من خلال الدراستين النظرية لحال الرجل والتطبيقية على مروياته.

وقد خرج البحث بالنتائج التالية: إن المقصود بجرح الرواة بقولهم: لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات ونحوها من العبارات هو: مخالفة الثقات، أو التفرد مع كون الراوي ممن لا يُحتمل تفرده، أو أنها تشير إلى خطأ الراوي ووهمه، كما إن الرجل بهذا الجرح يُعدُّ ضعيفاً والطعن فيه من جهة ضبطه تحديداً، ومن الأئمة الذين استعملوا هذه العبارات في جرحهم للرجال: أبو حاتم الرازي، وابن حبان، وابن عدي، وجميع الرجال الذين تم حصرهم مجروحين بتلك العبارات عددهم اثنا عشر رجلاً، جميعهم متفق على جرحهم، ما عدا ثلاثة رجال مختلف في توثيقهم.

الكلمات المفتاحية: لا يشبه. حديث الثقات. حديث الأثبات.

❁❁❁

Abstract

This research aims to enumerate and determine the narrators who were discredited by critics by saying: “his hadith is not similar to the hadith of trustworthy ones or evidence hadith”, and other similar phrases, and to know the imams who were reported to have discredited narrators with such phrases, and to determine the intention of the imams and critics from discrediting them, through the theoretical studies to the narrators condition and the applied studies on their narrations.

The research concluded with the following results:

What is meant by discrediting the narrators by saying: “his hadith is not similar to the hadith of trustworthy ones or evidence hadith” and the like: violating trustworthy narrators, or exclusivity although being the narrator is one of those who cannot be exclusive in such narration, or it refers to the narrator’s error and delusion, and the narrator with such discrediting is considered weak and discrediting him in terms of authenticate hadith particularly. The imams (hadith Critics) who used such phrases to discredit the narrators were: Abu Hatim Al-Razi, Ibn Hibban, and Ibn Uday, and all the narrators who were counted as being discredited with such phrases, are twelve, it is agreed that all of them were discredited, except for three men. There is disagreement in their authenticating.

Keywords: not similar, Trustworthy Hadith. Evidence Hadith.

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

لقد هيأ الله لهذه الأمة علماءَ أفذاذاً تصدوا لحفظ سنة نبيها ﷺ، وللتثبت من كل ما يُروى منسوباً له ﷺ، وذلك بتتبع عدالة الناقلين من الرواة، وتمام ضبطهم، واتصال ما أسندوه، وتأكدوا من خُلُوا الأسانيد من الشذوذ والعلل القادحة، واجتهدوا في وضع مراتب للجرح والتعديل، وصنفوا مصنفات عديدة تعرضوا فيها لتراجم الرواة وأحوالهم جرحاً وتعديلاً.

من العبارات التي لفتت نظري في تراجم بعض الرجال حين استعراض أقوال الجرح والتعديل المنقولة عن بعض الأئمة عبارة: لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات، على الرغم أن هذه العبارة ليست مذكورة ضمن مراتب جرح الرواة عند الأئمة الذين رتبوا ألفاظ الجرح والتعديل في مراتب، فجمعتُ الرجال الذين جُرِحوا بتلك العبارة وقمتُ بعمل دراسة نظرية لحال الراوي وأخرى تطبيقية على مروياته.

أهداف البحث:

- محاولة حصر الرجال الذين جرحهم النقاد بقولهم: لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات ونحوها من العبارات.
- معرفة الأئمة الذين ورد عنهم جرح الرجال بهذه العبارة، ونحوها.
- الوقوف على مقصود الأئمة والنقاد من الجرح بهذه العبارة، من خلال الدراستين النظرية لحال الرجل والتطبيقية على مروياته، كما قال ابن كثير: "والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك"[(١)].

(١) اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ١٠٦-١٠٧.

- معرفة من وافق المجرحون بهذه العبارة ونحوها فجرح الرجال، ومن خالفهم فوثق الرواة، من خلال عرض أقوال الأئمة والحفاظ في الرجال جرحاً وتعديلاً.

حدود البحث:

الدراسة النظرية التطبيقية للرواة الذين جُرِحوا بالعبارة التالية: لا يشبه حديثه حديث الثقات أو الأثبات، ونحوها من العبارات مثل: يأتي بما لا يشبه حديث الأثبات، أو يأتي بما لا يشبه حديث الثقات عن الأثبات، والتي تُذكر في ترجمة الراوي مطلقةً دون التقييد بشيخ معين مثل: حديثه لا يشبه حديث أثبات ابن المبارك، أو ثقات أصحاب الأعمش، وهكذا. وكذلك دون ذكر التفرد بصورة مجملة كأن يُقال: ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ وذلك لوجود عدد من الرواة لا يتسع البحث لدراستهم، للالتزام بعدد معين من الصفحات والكلمات، أما التقييد بالتفرد عن شخص بعينه؛ فوارد في البحث كأن يُقال: ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات.

الدراسات السابقة:

١. الأشباه في العلل، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية. وهذه الدراسة تختلف عن هذا البحث، حيث ذَكَرَت في الجزء النظري مجموعة من الألفاظ والرواة تختلف عن المذكورين في هذا البحث، كما إنها في جزئها التطبيقي عرضت للأحاديث التي تشبه حديث راو آخر، أو تشبه حديث القُصَّاص أو الكذابين أو الصالحين، فهي تركز على الشبه بروايات آخرين، بينما الدراسة في هذا البحث تركز على الجرح بانتفاء الشبه بأحاديث الثقات.

٢. التعليل بالشبه عند المحدثين، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة القصيم. وهذه الرسالة مختلفة عن هذا البحث؛ لأن مدارها الدراسة المعللة.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة تحتوي على أهداف البحث، والدراسات السابقة فيه، وخطة وطريقة البحث، ومبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الرجال المتفق على جرحهم، وقد ورد جرحهم بقول النقاد: لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات ونحوها من العبارات.

المبحث الثاني: الرجال المختلف في توثيقهم، وقد ورد جرحهم بقول النقاد: لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات ونحوها من العبارات.

وخاتمة تحتوي على أهم النتائج.

طريقة البحث:

- سلكتُ الاستقراء والتتبع الجزئي عن طريق الحاسب الآلي في جمع الرواة الذين قيل في تراجمهم لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات ونحوها من العبارات المذكورة في حدود الدراسة.
- رتبتُ الرواة محل الدراسة في كل مبحث أبجدياً.
- عند التوثيق من المراجع في الحاشية كتبتُ اسم الكتاب، ثم المؤلف، ثم الجزء والصفحة ورقم الترجمة أو الحديث بين قوسين.
- قمتُ بدراسة نظرية شملت التالي:
- ترجمةً للرجل بذكر اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ووفاته إن وُجِدَ، مع ضبط المتشابه من الأسماء والأنساب والألقاب.
- ذكرتُ ما قاله الأئمة والحفاظ في حال الرجل جرحاً وتعديلاً، مع ترتيب أقوالهم زمنياً حسب أقدمية وفاتهم في المبحث الأول حيث إن جميع ما ذُكِرَ في أصحاب هذا المبحث جرح، أما رجال المبحث الثاني؛ فرتبت الأقوال مبتدئةً بالتعديل مُرتبةً حسب وفاة القائل، ثم ألفاظ الجرح كذلك مرتبةً حسب وفاة القائل.
- قمتُ بدراسة تطبيقية وذلك كالتالي:
- أوردتُ ما تيسر لي من المرويات، وما ذكره الأئمة والحفاظ فيها.

- خرجتُ المرويات من الكتب التي خرجتها عن الرجل محل الدراسة، وبدأتُ في التخريج أولاً بذكر الكتاب الذي خرَّج المتن المذكور، وإن كان مصنفه متأخر الوفاة عن بقية مصنفي الكتب الأخرى.
- حاولتُ من خلال أقوال الأئمة والحفاظ حول المرويات الوقوف على مقصودهم من جرح الرواة بقولهم: لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات ونحوها من العبارات.

المبحث الأول

الرجال المتفق على جرحهم، وقد ورد جرحهم بقول النقاد: لا يشبه حديثه حديث الثقات أو الأثبات، ونحوها من العبارات.

بعد البحث والاستقراء في كتب تراجم الرجال؛ تبين لي أن الجرح بهذه العبارة: لا يشبه حديثه حديث الثقات أو الأثبات ونحوها موجود في تراجم عدد من الرجال، وقد ورد عن بعض الأئمة والحفاظ حين ذكرهم لحالهم جرحاً وتعديلاً الاتفاق على جرحهم، وهم:

١. **جابر بن مرزوق الجُدِّي، وهذه النسبة إلى جدة، وقال ابن أبي حاتم: الجدعي، وكناه: أبا عبدالرحمن.** قال أبو حاتم: من أهل المدينة سكن المصيصة، وقال ابن حبان: شيخ من أهل جدة سكن مكة. روى عن: عبد الله بن عبدالعزيز العمري، وإسماعيل بن رافع. روى عنه: قتيبة بن سعيد، وعلي بن بحر. قال أبو حاتم: مجهول. وقال ابن حبان: **يأتي بما لا يشبه حديث الثقات عن الأثبات،** لا يجوز الاحتجاج به. وقال الذهبي: هو نكرة وحديثه منكر. وقال أيضاً: مجهول وأُتُهم. وقال ابن الجوزي: ليس بشيء[1].

دراسة تطبيقية على بعض مروياته:

الرواية الأولى: قال ابن حبان: روى -أي **جابر بن مرزوق**-، عن عبد الله بن عبد العزيز العمري، عن أبي طوالة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا كان يوم القيامة يدعى

(١) الجرح والتعديل، عبدالرحمن بن محمد بن أبي حاتم، ط١؛ حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف، ٢/ ٤٩٩-٥٠٠ (٢٠٥٤)؛ والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود زايد، ط١؛ حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ، ١/ ٢١٠ (١٧٥)؛ والمستدرك على الصحيحين للحاكم مع تلخيص الذهبي، محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ، ٤/ ٢٧٠ (٧٦٠٩)؛ والأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي وغيره، ط١؛ حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف، ١٣٨٢هـ، ٣/ ٢٢٢ (٨٤٥)، الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ط، المدينة، المكتبة السلفية، ١٣٨٦هـ، ١/ ٢٦٦، والمغني في الضعفاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، ١/ ١٢٦ (١٠٧٧)، وميزان الاعتدال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، ط١؛ بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢ هـ، ١/ ٣٧٨ (١٤٢٠)، ولسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر، ط٢، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٠هـ، ٢/ ٨٨ (٣٦١).

بفسقة العلماء فيؤمر بهم إلى النار قبل عبدة الأوثان، ثم ينادي مناد ليس من علم كمن لم يعلم". ثم قال: وهذا خبر باطل ما قاله رسول الله ﷺ ولا أنس رواه، وأبو طوالة من ثقات أهل المدينة ليس هذا من حديثه، فكان القلب إلى أنه معمول أميل[1].

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: لا والله ومن جابر حتى يكون حجة؟ بل هو نكرة وحديثه منكر[2].

قال الهيتمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه جابر بن مرزوق الجدي وهو ضعيف[3].

قال ابن حجر: متهم، حدث عنه قتيبة بن سعيد، وعلي بن بحر **بما لا يشبه حديث الثقات**، قاله ابن حبان[4].

وقد روى الحديث الجوزقاني ثم نقل قول ابن حبان: "هذا حديث باطل، ..."، ونقل عن أبي حاتم قوله بجهالة جابر بن مرزوق[5].

قال ابن الجوزي: وقد رواه جابر بن مرزوق الجدي، عن العمري، وهو حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وإنما وضعه من يقصد وهن العلماء، وإنما تبدأ في العقاب بالأعظم جرماً، وجرم الكفر أعظم من جرم الفسق، ولهذا ففي الصحيحين: "أول ما يقضى بين الناس في الدماء"، وجابر بن مرزوق ليس بشيء[6].

---

(١) أخرجه ابن حبان في المجروحين، ١/ ٢١٠ (١٧٥)؛ والطبراني في المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، ٢/ ١٨٨ (١٦٧٦)؛ والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٤/ ٢٧٠ (٧٦٠٩).

(٢) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، ٤/ ٢٧٠ (٧٦٠٩).

(٣) مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيتمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ، ١٠ / ٢١١ (١٧٦٠٣).

(٤) لسان الميزان، ابن حجر، ٢/ ٨٨ (٣٦١).

(٥) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم الجوزقاني، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، ط٤؛ الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٢هـ، ١/ ٢٢٢ (٨٢).

(٦) الموضوعات، ابن الجوزي، ١/ ٢٦٦.

قلت: يتضح من أقوال الأئمة والحفاظ مخالفة رواية جابر بن مرزوق هذه لما جاء في الصحيحين، فحديثه بذلك لا يشبه حديث الثقات(١).

الرواية الثانية: قال الذهبي: قال أحمد بن سعيد الكندي بحمص: حدثنا جابر بن مرزوق، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر حديث: "لا يصبر على لأواء المدينة...". قال: إنما الصواب في الموطأ بإسناد آخر عن ابن عمر(٢). وإسناد الموطأ هو: مالك، عن قطن بن وهب بن عمير بن الأجدع، أن يحنس مولى الزبير بن العوام أخبره، أنه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في الفتنة..(٣).

قلت: يظهر مما سبق خطأ جابر بن مرزوق بسلوكه جادة معروفة أي: مالك عن نافع عن ابن عمر، وهو خطأ مخالف للصواب الوارد في الموطأ كما ذكر الذهبي، وبخطئه هذا يكون قد أتى بما لا يشبه حديث الثقات عن الأثبات.

٢. **جعفر بن ميسرة، وهو جعفر بن أبي جعفر، أبو الوفاء الكوفي، الأشجعي.** قال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال أبوحاتم: ضعيف منكر الحديث جداً. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال العقيلي: ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال ابن حبان: عنده مناكير كثيرة **لا تشبه حديث الثقات**. وقال ابن عدي: منكر الحديث. وقال الساجي، والدارقطني، والبيهقي: ضعيف(٤).

---

(١) حديث: "اول ما يقضى بين الناس في الدماء" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: "ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم"، ٩/ ٢ (٦٨٦٤).

(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي، ١/ ٣٧٨ (١٤٢٠).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد الأعظمي، ط١، أبوظبي، مؤسسة زايد بن سلطان الخيرية، ١٤٢٥هـ، ٥/ ١٣٠٣ (٣٣٠٥).

(٤) التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود زايد، ط١؛ حلب: دار الوعي، ١٣٩٧هـ، ٢/ ١٢٩ (٢٠٤١)؛ والضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط١؛ بيروت، المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ، ١/ ١٨٧ (٢٣٣)؛ والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٢/ ٤٩٠ (٢٠٠٤)؛ والكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرون، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ٢/ ٣٧٨ (٣٤٢)؛ والمجروحين، لابن حبان، ١/ ٢١٢-٢١٣(١٨٠)؛ وشعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، حققه: عبد العلي حامد،

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: روى ابن عدي بإسناده إلى جعفر بن ميسرة قال: حدثنا **جعفر بن ميسرة**، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: أنه جاء يمشي حتى دخل الكعبة، فقال: "يا كعبة، ما أطيب ريحك، ويا حجر، ما أعظم حقك ثلاثاً، ..."[(١)].

قال ابن عدي: وجعفر بن ميسرة عامة حديثه ما ذكرت وبعض لم أذكره هاهنا، وله عن أبيه، عن ابن عمر أحاديث، وعن أبيه، عن أبي هريرة أحاديث وجملته ليس بالكثيرة، وهو منكر الحديث كما قاله البخاري[(٢)].

قال العقيلي: لا يُتابع عليه -يعني جعفر بن ميسرة-، وهذا الكلام يروى عن عبد الله بن عمرو من قوله بخلاف هذا اللفظ، إلا أنه في معناه[(٣)].

قلت: يتضح من أقوال ابن عدي والعقيلي نكارة ما رواه جعفر عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وذلك بتفرده بهذا الوجه، وبذلك يكون عنده مناكير لا تشبه حديث الثقات.

الرواية الثانية والثالثة: قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه علي بن ثابت الجزري، عن **جعفر بن ميسرة أبي الوفاء**، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: "لعن الله المسوفات، قيل: وما المسوفات؟ قال: الرجل يدعو امرأته إلى فراشه، فتقول: سوف سوف، حتى تغلبه عيناه"[(٤)].

=ط١؛ الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ، ١٠/ ١٢١ (٧٢٦٣)؛ وميزان الاعتدال، الذهبي، ١/ ٤١٨ (١٥٣٨)؛ والمغني في الضعفاء، الذهبي، ١/ ١٣٥ (١١٦٧)؛ ولسان الميزان، ابن حجر، ٢/ ١٣٠ (٥٥٧).

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٢/ ٣٧٨- ٣٧٩ (٣٤٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، ٢/ ٣٧٨- ٣٧٩ (٣٤٢).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي، ١/ ١٨٧ (٢٣٣).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط١؛ مطابع الحميضي، ١٤٢٧ هـ، ٤/ ٢٩ (١٢٢٦)؛ والطبراني في المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، ط٢؛ القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ، ١٣/ ٢٢٥ (١٣٩٥٤)؛ وفي المعجم الأوسط، ٤/ ٣٤٦ (٤٣٩٣).

وبهذا الإسناد قال: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تبيت ليلة حتى تعرض نفسها على زوجها، ..."[1].

قال أبو حاتم: هذان الحديثان باطلان[2].

وروى ابن الجوزي بإسناده إلى **جعفر بن ميسرة** الأشجعي، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل لامرأة تبيت ليلة حتى تعرض نفسها على زوجها..."، ونقل بعد هذا الحديث عن ابن حبان قوله: "جعفر بن ميسرة عنده مناكير لا تشبه حديث الأثبات منها هذا الحديث"[3].

ومن طريق أبي حاتم روى ابن الجوزي حديث: "لعن الله المسوفات..."، وقال بعده: "هذا حديث لا يصح"، ونقل عن ابن حبان قوله: "ومن مناكير جعفر هذا الحديث"[4].

قلت: يتضح تفرد جعفر بن ميسرة عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً، وقد حكم أبو حاتم الرازي ببطلان حديثيه السابقين، وحكم ابن حبان بنكارتهما، وجعفر يروي عن أبيه المناكير، وبتفرده برواية هذه المناكير يكون حديثه لا يشبه حديث الثقات.

٣. **الحسن بن الحسين العرني، الكوفي.** قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة. وقال ابن حبان: يروي عن جرير بن عبد الحميد والكوفيين المقلوبات. وقال أيضاً: يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات. وقال ابن عدي: روى

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث، ٤/ ٢٩ (١٢٢٦).

(٢) علل الحديث، ابن أبي حاتم، ٤/ ٢٩ (١٢٢٦).

(٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط٢؛ باكستان، إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١هـ، ٢/ ١٣٩- ١٤٠ (١٠٣٦).

(٤) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، ٢/ ١٣٩- ١٤٠ (١٠٣٧).

أحاديث مناكير. وقال أيضاً: للحسن بن الحسين أحاديث كثيرة، **ولا يشبه حديثه حديث الثقات**[(١)].

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: روى الدارقطني بإسناده إلى **حسن بن حسين العرني**، ثنا حسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن الحسن بن علي، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ قال: "يصلي المريض قائماً إن استطاع، فإن لم يستطع صلى قاعداً، فإن لم يستطع أن يسجد أومأ وجعل سجوده أخفض من ركوعه، ..."[(٢)].

قال الذهبي: أخرجه الدارقطني وهو حديث منكر[(٣)].

قال ابن حجر: في إسناده حسين بن زيد، ضعفه ابن المديني، والحسن بن الحسين العرني، وهو متروك، وقال النووي: هذا حديث ضعيف[(٤)].

الرواية الثانية: روى ابن عدي بسنده إلى **حسن بن الحسين**، حدثنا جرير بن حازم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، أن النبي ﷺ: "ما أنا والدنيا، إنما مثلي ومثل الدنيا كمثل راكب قال في ظل شجرة في يوم صائف ثم راح وتركها"[(٥)].

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٣/ ٦ (٢)؛ والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني،٣/ ١٨١ (٤٦٦)؛ والمجروحين، لابن حبان، ١/ ٢٣٨-٢٣٩ (٢١٥)؛ وميزان الاعتدال، الذهبي، ١/ ٤٨٣ (١٨٢٩)؛ ولسان الميزان، ابن حجر، ٢/ ١٩٩ (٩٠٤).

(٢) أخرجه الدار قطني في سننه ، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، ٢/ ٣٧٧ (١٧٠٦)؛ والبيهقي في سننه الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عطا، ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، كتاب الصلاة، باب ما روي في كيفية الصلاة على الجنب أو الاستلقاء وفيه نظر ، ٢/ ٤٣٦ (٣٦٧٨).

(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ١/ ٤٨٤-٤٨٥ (١٨٢٩).

(٤) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ١/ ٤١٠.

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/ ١٨١ (٤٦٦)؛ و أبونعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مصر، السعادة للنشر، ١٣٩٤هـ، ٤/ ٢٣٤.

قال ابن عدي: وهذا الحديث لا أعرفه، إلا من رواية الحسن بن الحسين العرني هذا[١].

قال ابن حجر: "ومن مناكيره -أي الحسن العرني-: عن جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مرفوعاً: ما أنا والدنيا، إنما مثل الدنيا ..."[٢].

قلت: يتضح مما سبق من مرويات وصف الأئمة والحفاظ لها بالنكارة وقد حددوا ذلك في الحديث الثاني عن عبدالله مرفوعاً: "ما أنا والدنيا، ..."، وقد أشار ابن عدي في الرواية الثانية إلى ما يفيد تفرد الحسن، وهو مع حاله هذا من الضعف لا يحتمل ولا يقبل تفرده، ولعل مراد ابن عدي من قوله: ولا يشبه حديثه حديث الثقات، هو تفرده بتلك المناكير.

٤. **عبد الرحمن بن آمين وقيل: يامين، يكنى أبا العلاء، شيخ مدني.** قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: هو منكر الحديث **لا يشبه حديثه حديث الثقات.** وقال مرة أخرى: روى عن سعيد بن المسيب عن أبي واقد الليثي ثلاثة أحاديث مناكير. وقال أيضاً: ليس بقوي الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم. وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود في الضعفاء. وقال الدارقطني: له عن سعيد بن المسيب أحاديث لا يتابع عليها[٣].

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: روى الطبراني بسنده إلى **عبد الرحمن بن آمين،** عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا واقد، يقول: قال رسول الله ﷺ: "إن قوائم منبري رواتب في الجنة"[٤].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، ٣/ ١٨١ (٤٦٦).

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ٢/ ١٩٩ (٩٠٤).

(٣) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، حيدر آباد: دائرة المعارف البريطانية، ٥/ ٣٦٩ (١١٦٧)؛ والكنى والأسماء، محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق: نظر الفاريابي، ط١؛ بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢١هـ، ٢/ ٧٩٧، والضعفاء الكبير، العقيلي، ٢/ ٣٥٢ (٩٥٦)؛ والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥/ ٢١٠-٢١١- ٣٠٢ (٩٩٦- ١٤٣٤)؛ ولسان الميزان، ابن حجر، ٣/ ٤٤١-٤٤٢ (١٧٢٤).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ٢/ ٢٤٥ (٣٢٩٦)؛ والحاكم في المستدرك، ٢/ ٦١٢ (٦٢٦٨).

قلت: حديث ابن آمين هنا من روايته عن سعيد بن المسيب عن أبي واقد، وقد قال أبو حاتم: روى عن سعيد بن المسيب عن أبي واقد الليثي ثلاثة أحاديث مناكير. وقال الدارقطني: له عن سعيد بن المسيب أحاديث لا يتابع عليها. فيظهر أنه يراد بنكارة حديثه تفرده به وهو ممن لا يحتمل تفرده لضعف حاله، فيكون بذلك ممن لا يشبه حديثه حديث الثقات.

الرواية الثانية: روى العقيلي بإسناده إلى **عبد الرحمن بن يامين،** عن أبي جعفر، عن محمد بن الحنفية، عن علي قال: نهى النبي عليه السلام عن متعة النساء، يوم خيبر. وهذا يروى عن الزهري، عن عبد الله والحسين، ابني محمد ابن الحنفية، عن أبيهما، عن علي، عن النبي عليه السلام، ذاك الإسناد -يعني إسناد الزهري- وهو أجود من هذا-يعني إسناد عبد الرحمن بن يامين-(١). والحديث مروي بإسناد الزهري في صحيح البخاري(٢).

قلت: تظهر هنا نكارة حديثه بروايته وجهاً يخالف ما جاء في صحيح البخاري عن الزهري وكما قال العقيلي عن إسناد الزهري هو أجود، فيكون حديث عبدالرحمن بن يامين بذلك لا يشبه حديث الثقات.

الرواية الثالثة: وسئل -أي الدارقطني- عن حديث نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ أسهم لرجل وفرسه ثلاثة أسهم، للرجل سهم، وللفرس سهمان... ورواه **عبد الرحمن بن آمين،** عن نافع، عن ابن عمر؛ "أن النبي ﷺ، قسم للفارس سهمين، وللراجل سهما"(٣).

وقال عبد الله بن عمر العمري: عن نافع، عن ابن عمر؛ "أن النبي ﷺ، أعطى للفارس ثلاثة أسهم: سهمين لفرسه، وسهما له".

---

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير، ٢/ ٣٥٢ (٩٥٦).

(٢) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد الناصر، ط١؛ دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، كتاب المغازي- باب غزوة خيبر، ٥/ ١٣٥ (٤٢١٦).

(٣) ذكره الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني، علَّق عليه محمد الدباسي، ط١؛الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ، ١٢/ ٣٠٠-٣٠١-٣٠٢ (٢٧٣١).

وقال عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر: "للفرس سهمان، ولفارسه سهم، وللراجل سهم"، وهو الصواب[1].

قلت: تتضح في الحديث السابق مخالفة عبدالرحمن بن آمين في رواية متن الحديث لما هو صواب عن عبدالله بن نافع عن أبيه، وهذه المخالفة تفسر قول أبي حاتم: هو منكر الحديث لا يشبه حديثه حديث الثقات.

٥. **عبد الله بن عبد الملك بن كرز بن جابر القرشي، الفهري، وتسمية أبيه عبد الملك ذكرها الدارقطني فكأنه عند بعضهم نُسِبَ إلى جده، ويكنى أبا كرز، قال الذهبي: قاضي الموصل**. قال البخاري: متروك. وقال أبو زرعة: هو ضعيف، وضرب على حديثه. وقال العقيلي: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن يزيد بن رومان وأهل المدينة العجائب، **لا يشبه حديثه حديث الثقات**. قال البرقاني: سألت أبا الحسن عنه قلت ثقة؟ قال: لا، ولا كرامة. وقال الذهبي: واه[2].

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: روى العقيلي بإسناده إلى عبدالله بن كرز قال: حدثنا **عبد الله بن عبد الملك بن كرز** بن جابر، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: "إن السُؤال لو صدقوا ما أفلح من ردهم"[3].

قال العقيلي: لا يُتابع عليه -أي عبد الله بن عبد الملك بن كرز- من جهة تثبت، وفيه رواية من غير هذا الوجه بإسناد لين[4].

---

(١) علل الدارقطني، ١٢/ ٣٠٠-٣٠١-٣٠٢ (٢٧٣١).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢/ ٢٧٥ (٨٣٩)؛ والمجروحين، ابن حبان، ٢/ ١٧ (٥٤٢)؛ وعلل الدارقطني، ١٣/ ٣٥٧؛ والمغني في الضعفاء، الذهبي، ١/ ٣٥١ (٣٣١٣)؛ وميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/ ٤٥٧-٤٥٨-٤٧٤ (٤٤٣٣-٤٥٢٢)؛ ولسان الميزان، ابن حجر، ٣/ ٣١١-٣١٢ (١٢٨٩).

(٣) أخرجه العقيلي في لضعفاء الكبير، ٢/ ٢٧٥ (٨٣٩).

(٤) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٢/ ٢٧٥ (٨٣٩).

وقال ابن حبان: لا أصل لهذا الحديث[1].

قلت: أشار العقيلي إلى تفرد عبد الله بن عبد الملك بن كرز بهذا الإسناد مع ضعفه إذ لا يُحتمل تفرده به وهذا حاله، وبناء على ما أشار إليه العقيلي من تفرده، وما ذكره ابن حبان نفسه بأنه لا أصل لهذا الحديث فقد يُعدُّ ذلك تفسيراً لقول ابن حبان: لا يشبه حديثه حديث الثقات.

الرواية الثانية: روى الطبراني بإسناده إلى **أبي كرز عبد الله بن كرز** القرشي، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: "دية الذمي دية المسلم"، وقال: لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا أبو كرز، تفرد به علي بن الجعد[2].

وقال الدارقطني: باطل لا أصل له، وأبو كرز عبد الله بن كرز متروك[3].

قال ابن رجب: لم يتابع عليه، قال الدارقطني: ليس بمحفوظ، وابن كرز ضعيف[4].

وقال الهيتمي: وفيه أبو كرز عبد الله بن كرز وهو ضعيف وهذا أنكر حديث رواه[5].

قال الذهبي: وأَنكَرُ ما له عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: "دية الذمي دية المسلم"[6].

الرواية الثالثة: ساق له العقيلي عن نافع، عن ابن عمر: في القراءة في المغرب بالمعوذتين، وقال: لا يتُابع عليه[7].

---

(١) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: خليل العربي، ط١؛ القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤١٤هـ، ص ١٤٦ (١٧٤).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٤١ (٧٩١).

(٣) اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: صلاح عويضة، ط١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، ٢/ ١٦٠.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١؛ المدينة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ، ٧/ ٣١.

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيتمي، ٦/ ٢٩٩ (١٠٧٨٢).

(٦) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/ ٤٧٤ (٤٥٢٢)؛ ولسان الميزان، ٣/ ٣١١-٣١٢ (١٢٨٩).

(٧) لم أقف على تخريج هذا الحديث سوى ما ذكره ابن حجر في لسان الميزان، ٣/ ٣١٢ (١٢٨٩).

قلت: يتضح من أقوال الأئمة والحفاظ سواءً في حديث: "دية الذمي..."، أو في حديث القراءة في المغرب بالمعوذتين: تفرد عبد الله بن عبد الملك بن كرز مع ضعفه، ووَصْفِ بعضهم لحديثه بالنكارة، وبذلك فحديثه لا يشبه حديث الثقات.

٦. **عبد الله بن محمد العدوي، أبو الحباب التميمي.** قال وكيع: يضع الحديث. وقال البخاري، وأبو حاتم، والدارقطني: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم: شيخ مجهول. وقال البخاري أيضاً: عنده مناكير. وقال أيضاً: لا يُتابع على حديثه. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: له من الحديث شيء يسير. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً على قلة روايته، **لا يشبه حديثه حديث الأثبات** ولا روايته رواية الثقات، لا يحل الاحتجاج بخبره[1].

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: قال المنذري: عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أَنه سمع النبِي ﷺ يقول: "ألا أيها الناس لا يقبل الله صلاة إمام جائر". رواه الحاكم من رواية **عبد الله بن محمد العدوي** وقَال: صحيح الإسناد، قال الحافظ: وعبدالله هذا واه متهم، وهذا الحديث مما أنكر عليه[2].

(١) التاريخ الأوسط، البخاري، ٢/ ١٠٢ (١٩٥٢)؛ والتاريخ الكبير، البخاري، ١/ ١٩٠ (٥٩٨)؛ و الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥/ ١٥٦ (٧١٥)؛ والمجروحين، ابن حبان، ٢/ ٩ (٥٣٣)؛ وسؤالات البرقاني للدارقطني، أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم قشقري، ط١؛ لاهور، كتب خانه جميلي، ١٤٠٤هـ، ص ٤٠ (٢٦١)؛ وتهذيب التهذيب، أحمد بن علي ابن حجر، ط١، الهند، دائرة المعارف، ١٣٢٦هـ، ٦/ ٢٠- ٢١ (٢٨)، وميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/ ٤٨٦ (٤٥٣٨).

(٢) لم أقف عليه إلا فيما ذكر المنذري، الترغيب والترهيب، عبد العظيم المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، ٣/ ١١٨ (٣٣١١).

الرواية الثانية: روى ابن ماجه بسنده إلى **عبدالله بن محمد العدوي**، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبدالله، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: "يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا،..."[1].

قال ابن حجر: روى له -أي لعبدالله العدوي- ابن ماجه حديثاً واحداً في صلاة الجمعة، قال البخاري: لا يُتابع على حديثه. وقال ابن عبد البر: جماعة أهل العلم بالحديث يقولون إن هذا الحديث -يعني الذي أخرجه له ابن ماجه- من وضع عبد الله بن محمد العدوي وهو عندهم موسوم بالكذب[2].

ورواه البيهقي وقال: عبد الله بن محمد العدوي منكر الحديث لا يُتابع في حديثه قاله محمد بن إسماعيل البخاري[3].

وقال البيهقي أيضاً: وهذا الحديث تفرد به بهذا الإسناد عبد الله بن محمد العدوي، هذا والله أعلم[4].

قلت: مما سبق من أقوال الأئمة والحفاظ يظهر تفرد عبد الله بن محمد العدوي برواية هذا الحديث، وقد قال البخاري منكر الحديث لا يُتابع على حديثه، وعلى ذلك فإن حديثه لا يشبه حديث الأثبات، حيث لا يحتمل ولا يقبل منه التفرد مع ما ذُكِر في حاله من الضعف.

٧. **عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عُفَيْرٍ، أبو القاسم المصري.** قال الذهبي: روى عنه أبو عوانة في صحيحه. قال ابن يونس: مات في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين ومائتين. قال ابن حبان: يروي عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات **لا يشبه حديثه حديث الثقات.** وقال

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، كتاب الصلاة- باب في فرض الجمعة١/ ٣٤٣ (١٠٨١)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٢٩٨؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، ٣/ ٢٤٤ (٥٥٧٠).

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٦/ ٢٠-٢١ (٢٨).

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الجمعة، ٣/ ٢٤٤ (٥٥٧٠).

(٤) فضائل الأوقات، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عدنان القيسي، ط١؛ مكة، مكتبة المنارة، ١٤١٠هـ، ص ٤٧٨ (٢٦٢).

ابن حبان أيضاً: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وذكره ابن يونس فلم يذكر فيه شيئاً[1].

دراسة تطبيقية على بعض مروياته:

الرواية الأولى: روى ابن عدي بإسناده إلى **عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير**، حدثني أبي، حدثني مالك، عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر أن رجلاً قال للنبي ﷺ: "أيُّ المؤمنين أفضل؟ قال: "أحسنهم خلقاً"، قال: فأيُّ المؤمنين أكيس؟ قال: "أكثرهم ذكراً للموت وأحسنهم له استعداداً"[2]. قال ابن عدي: وهذا لا أعرفه يرويه عن مالك، إلا ابن عفير عنه، ولا عن ابن عفير، إلا ابنه[3].

قال الذهبي: وروى عنه-أي **عن عبيد الله بن سعيد**- الحسين، عن أبيه، عن مالك، بإسناد الصحيحين، حديثاً منكراً جداً[4].

قلت: ذكر ابن عدي تفرده برواية هذا الحديث من هذا الوجه، وذكر الذهبي بأنه حديثاً منكراً جداً، ولعل المقصود من النكارة هنا تفرده برواية وجه لا يحتمل معه تفرده؛ لضعف حاله. وهو بذلك كما قال ابن حبان: ولا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وكما قال أيضاً: يروي عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات لا يشبه حديثه حديث الثقات.

الرواية الثانية: روى ابن عدي بإسناده إلى **عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير**، حدثني أبي، حدثني مالك بن أنس، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ غسل في

(١) المجروحين، لابن حبان، ٢/ ٦٧ (٦١٥)؛ وفتح الباب في الكنى الألقاب، محمد بن إسحاق ابن مندة، تحقيق: نظر الفاريابي، ط١؛ الرياض، مكتبة الكوثر، ١٤١٧هـ، ص ٣٠ (٦١)؛ وميزان الاعتدال، الذهبي، ٣/ ٩(٥٣٦٥)؛ ولسان الميزان، ٤/ ١٠٤ (٢٠٢).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٤/ ٤٧٢ (٨٣٩).

(٣) الكامل، ابن عدي، ٤/ ٤٧٢ (٨٣٩).

(٤) تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر التدمري، ط٢؛ بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ، ٢٠/ ٢٧٧ (٤٥٧).

قميص[1]. قال ابن عدي: وهذا في الموطأ عن جعفر، عن أبيه أن النبي ﷺ ولم يذكر في إسناده عائشة، ولم أجد لسعيد بعد استقصائي على حديثه شيئاً مما ينكر عليه أنه أتى بحديث به برأسه، إلا حديث مالك، عن عمه أبي سهيل، أو أتى بحديث زاد في إسناده، إلا حديث غسل النبي ﷺ في قميص، فإن في إسناده زيادة عائشة، وكلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيد الله ولعل البلاء من عبيد الله؛ لأني رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروي عنهم إذا روى عن ثقة مستقيم صالح[2].

قلت: تظهر مخالفة عبيد الله بن سعيد هنا لما جاء في الموطأ بإرسال عائشة، حيث خالفهم بزيادة عائشة في الإسناد، مع ما ورد من ضعف حاله، وهو بذلك كما قال ابن حبان: يروي عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات لا يشبه حديثه حديث الثقات.

الرواية الثالثة: روى أبو نعيم بإسناده إلى **عبيد الله بن سعيد بن كثير**، حدثني أبي، ثنا إبراهيم بن محمد، عن صفوان بن سليم، عن عبد الله بن كعب، عن عبيد بن عمير، عن عبدالله بن حبيب، أن رسول الله ﷺ قال: "من ضن بماله أن ينفقه، وبالليل يكابده، فعليه بسبحان الله وبحمده"[3].

قال الذهبي: فيه عبيد الله بن سعيد بن كثير فيه ضعف عن أبيه سعيد[4].

قلت: قد قيَّدَ ابن حبان نكارة حديثه وأنه لا يشبه حديث الثقات بروايته عن أبيه، وروايته هنا عن أبيه.

٨. **مُكبِّر بن عثمان التنوخي، من أهل حمص.** قال أبو حاتم: لا أدري هو هذا البصري أو شامي وافق اسمه اسم البصري. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، **لا يشبه حديثه حديث الأثبات**، أستحب مجانبة ما انفرد من الروايات[1].

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٤/ ٤٧٢ (٨٣٩).

(٢) الكامل، ابن عدي، ٤/ ٤٧٢ (٨٣٩).

(٣) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله الأصبهاني،، تحقيق: عادل العزازي، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٩هـ، ٣/ ١٦٢٣ (٤٠٨٦).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبدالرؤوف المناوي، ط١، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ، ٦/ ١٧٤ (٨٨٣٢).

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: قال ابن حبان: روى -أي **مُكبِّر بن عثمان**- عن الوضين بن عطاء، عن يزيد بن مزيد المذحجي، عن أبي ذر قال: قال أبو القاسم ﷺ: "كما أنه لا يجتنى من الشوك العنب، كذلك لا ينال الفجار منازل الأبرار"، أخبرناه أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا مؤمل بن إهاب، قال: حدثنا **مكبر بن عثمان التنوخي**، قال: حدثنا الوضين بن عطاء[٢].

قلت: يظهر فيما سبق في رواية مكبر ذكر أبي ذر في سنده وقد تفرد بذكره، فقد روى الحديث أبو نعيم في الحلية ولم يذكر أبا ذر، ومكبر ضعيف لا يحتمل تفرده، وبذلك لا يشبه حديثه حديث الأثبات الذين رووا الحديث بالإرسال ولم يذكروا أبا ذر فيه كما رواه أبو نعيم في الحلية، وقد ذكر ابن حبان هذا الحديث لمكبر بن عثمان في المجروحين وعده من مناكيره.

ورواية أبي نعيم هي: حدثنا إسحاق بن أحمد، نا إبراهيم بن يوسف، نا أحمد بن أبي الحواري، نا مروان، عن يزيد بن السمط، عن الوضين بن عطاء، عن يزيد بن مرثد قال: قال رسول الله ﷺ: "وكما لا يجنى من الشوك العنب،..."[٣].

٩. **نصر، وقيل: النصر، وقيل: نضر، وقيل: النضر، بن منصور، الغنوي، وقيل: العنزي، وقيل: الفزاري، وقيل: الباهلي، أبو عبدالرحمن الكوفي.** قال الدارمي قلت لابن معين: النضر بن منصور العنزي تعرفه؟ يروي عنه ابن أبي معشر، عن أبي الجنوب، عَن علي من هؤلاء؟ فقال: هؤلاء حمالة الحطبة -يعني: أنهم ضعفاء-. قال البخاري، والعقيلي، والدارقطني: منكر الحديث، وزاد الدارقطني: لا يُتابع في حديثه. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: شيخ، وزاد أبو حاتم: مجهول يروي أحاديث منكرة. وقال أبو داود: لا أعرفه.

---

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨/ ٤٢١ (١٩١٨)؛ والمجروحين، ابن حبان، ٣/ ٤١ (١٠٩٣)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله ابن ماكولا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ، ٧/ ٢١٩؛ وميزان الاعتدال، الذهبي، ٤/ ١٧٧ (٨٧٤٦)؛ ولسان الميزان، ابن حجر، ٦/ ٨٥ (٣٠٦).

(٢) أخرجه ابن حبان في المجروحين، ٣/ ٤١ (١٠٩٣)، وقد أخرجه ابن حبان من طريق أبي يعلى ولم أقف عليه عند أبي يعلى.

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، ١٠/ ٣١.

وقال النسائي: ضعيف. وقال مرةً أخرى: ليس بثقة. وقال ابن حبان: **يأتي بما لا يشبه حديث الأثبات**، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره إذا انفرد(١).

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: قال ابن حبان: روى -يعني النضر بن منصور- عن عقبة بن علقمة بن الجنوب، قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: رأيت عمر بن الخطاب يستقي ماء لوضوئه، فقلت: أنا أكفيك يا أمير المؤمنين، قال: لا إني رأيت رسول الله ﷺ يستقي ماء لوضوئه من زمزم، فقلت: أنا أكفيك يا رسول الله، فقال: "لا أحب أن يعينني على وضوئي أحد"(٢).

الرواية الثانية: روى ابن عدي بإسناده إلى **أبي عبدالرحمن بن منصور** العنزي، سألت رجلاً من قومه فقال: نضر عن عقبة بن علقمة اليشكري سمعت علياً يقول: سمع أذني من في رسول الله ﷺ، وهو يقول: "طلحة والزبير جاراي في الجنة"(٣).

قال ابن عدي: والنضر بن منصور هذا يعرف بهذه الأحاديث التي أمليتها في الوضوء، وفي طلحة والزبير، وفي ذكر عثمان فلا يأتي بها غيره، عن أبي الجنوب -أبو الجنوب هو عقبة بن علقمة-(٤).

---

(١) التاريخ الكبير، البخاري، ٨/ ٩١ (٢٣٠٢)؛ الجرح والتعديل، ٨/ ٤٧٩ (٢١٩٦)؛ و تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، يحيى بن معين البغدادي، تحقيق: د. أحمد سيف، دمشق، دار المأمون، ص ٢٢٠ (٨٢٨)؛ والضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمد زايد، ط١؛ حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ، ص ١٠٢ (٥٩٦)؛ والضعفاء الكبير، العقيلي، ٤/ ٢٩٣(١٨٨٩)؛ والمجروحين، ابن حبان، ٣/ ٥٣ (١١١٣)؛ والمؤتلف والمختلف، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق عبدالقادر، ط١؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، ٤/ ٢٢١٧- ٢٢١٨؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٠/ ٤٤٥ (٨١٠)؛ ولسان الميزان، ابن حجر، ٧/ ٤١٢ (٥٠٤١).

(٢) أخرجه ابن حبان في المجروحين، ٣/ ٥٣ (١١١٣)؛ وأبو يعلى في مسنده، أحمد بن علي بن المُثنى، تحقيق: حسين أسد، ط١؛ دمشق: دار المأمون، ١٤٠٤هـ، ١/ ٢٠٠ (٢٣١)؛ والبزار في مسنده، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، ط١، المدينة، مكتبة العلوم والحكم، ١/ ١٣٦ (٢٦٠).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٨/ ٢٦٣-٢٦٤ (١٩٦٢).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ٨/ ٢٦٣-٢٦٤ (١٩٦٢).

قال العقيلي: حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري، يقول: النضر بن منصور العنزي، عن علي، منكر الحديث،... ولا يتابع عليه(١).

قال الدارقطني: **النضر بن منصور**، عن أبي الجنوب عقبة بن علقمة، عن علي بن أبي طالب: أن النبي ﷺ قال: "طلحة والزبير جاراي في الجنة". منكر الحديث، لا يتابع في حديثه(٢).

قلت: في الأحاديث السابقة حكم للأئمة بنكارة حديث النضر بن منصور وتفرده بما يرويه وحاله واضح من الضعف فلا يقبل ولا يحتمل تفرده، ويعد حديثه بذلك لا يشبه حديث الأثبات.

❁❁❁

(١) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤/ ٢٩٣- ٢٩٤ (١٨٨٩).

(٢) المؤتلف والمختلف، الدارقطني، ٤/ ٢٢١٧-٢٢١٨.

المبحث الثاني

الرجال المختلف في توثيقهم، وقد ورد جرحهم بقول النقاد: لا يشبه حديثه حديث الثقات أو الأثبات، ونحوها من العبارات.

ورد الجرح بهذه العبارة: لا يشبه حديثه حديث الثقات أو الأثبات ونحوها في تراجم عدد من الرجال، الذين تبين لي عن بعض الأئمة والحفاظ حين ذكرهم لحالهم جرحاً وتعديلاً الاختلاف في توثيقهم، وهم:

١. **حنش بن المعتمر، أبو المعتمر الصنعاني، الكناني، وقيل الكوفي. ومن الأئمة من فرَّق بين الصنعاني والكوفي فجعلهما رجلين مختلفين.** توفي سنة تسعين للهجرة أوفي حدودها. قال أحمد: ما علمتُ إلا خيراً. وقال العجلي: كوفي، ثقة، تابعي. وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: هو عندي صالح، قلت يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه. وقال أبو داود: ثقة. وقال يعقوب بن سفيان: كوفي لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، ويرسل، من الثالثة، وأخطأ من عده في الصحابة. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال البخاري: الكوفيون يتكلمون في حديثه. وقال ابن المديني: لا نعرفه. وقال ابن حبان: كان كثير الوهم في الأخبار ينفرد عن علي عليه السلام **بأشياء لا تشبه حديث الثقات** حتى صار ممن لا يحتج به. وقال البزار: حدَّث عنه سماك بحديث منكر. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وأبو العرب الصقلي في الضعفاء. وقال ابن حزم: ساقط مطرح. وقال الذهبي: لين[1].

(١) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد الهاشمي، تحقيق: محمد عطا، ط١؛ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ، ٦/ ٢٤٧ (٢٢٣٠)؛ وسؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل، تحقيق: زياد منصور، ط١؛ المدينة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ، ص ٢٨٨ (٣٣٤)؛ والتاريخ الكبير، البخاري، ٣/ ٩٩ (٣٤٢)؛ ومعرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم البستوي، ط١؛ المدينة، مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ، ، ص ١٣٦ (٣٤٧)؛ وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد العمري، ط١؛ المدينة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ ص١٥٥ (١٣٠)؛ والمعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ٣/ ١٥٣؛ والضعفاء والمتروكون، النسائي، ص٣٥ (١٦٦)؛

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

روى البزار بإسناده إلى سماك، عن حنش بن المعتمر، أنهم احتفروا بئرا باليمن، فسقط فيها الأسد فأصبحوا ينظرون إليه فوقع رجل في البئر فتعلق برجل فتعلق الآخر بآخر حتى كانوا أربعة، فسقطوا في البئر جميعاً، فجرحهم الأسد..."[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى، إلا عن علي، عن النبي ﷺ، ولا نعلم له طريقاً عن علي، إلا عن هذا الطريق[2].

قلت: يتضح من كلام البزار التفرد عن علي رضي الله عنه بهذا الطريق فقط، والراوي عنه هنا هو حنش بن المعتمر وهو ممن لا يُحتمل تفرده عن علي رضي الله عنه، وقد قال ابن حبان عنه: كان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي عليه السلام **بأشياء لا تشبه حديث الثقات** حتى صار ممن لا يحتج به. ولعل هذا الحديث هو الحديث المنكر الذي قال البزار: حدث عنه -أي عن حنش- سماك بحديث منكر، كما إن ترجمة الراوي توضح أنه مختلف في حاله جرحاً وتعديلاً، وقد قيَّد ابن حبان رواية حنش عن علي رضي الله عنه بأنها لا تشبه حديث الثقات حال تفرده بالرواية عنه، مع ما ذكره من كثرة وهمه التي لا يُحتمل معها ما تفرد به عن علي رضي الله عنه، فظهر لي أن ذلك هو المقصود من قول ابن حبان ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات.

=والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٣/ ٢٩١ (١٢٩٧)؛ والمجروحين، لابن حبان، ١/ ٢٦٩ (٢٧٨)؛ والوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ، ١٣/ ١٢٥؛ والمقتنى في سرد الكنى، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد المراد، ط١؛ المدينة، نشر الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ، ٢/ ٨٧ (٥٨٩٥)؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣/ ٥٨-٥٩ (١٠٤)؛ وتقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محمد عوامة، ط١؛ سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ، ص ١٨٣ (١٥٧٧).

(١) أخرجه البزار في مسنده واللفظ له، ٢/ ٣٠٦-٣٠٧ (٧٣٢)؛ وأحمد في مسنده، مسند أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١؛ مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، ٢/ ١٥ (٥٣٧)؛ والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب الديات، باب ما ورد في البئر جبار والمعدن جبار، ٨/ ١٩٢ (١٦٣٩٧).

(٢) مسند البزار، ٢/ ٣٠٧ (٧٣٢).

٢. **روَّاد بن الجراح، أبو عصام العسقلاني، أصله من خراسان.** قال ابن معين: ثقة. وقال ابن معين أيضاً: ليس به بأس إنما غلط في حديث عن سفيان. وقال أحمد: لا بأس به صاحب سنة، إلا أنه حدَّث عن سفيان أحاديث مناكير. وقال أحمد مرة أخرى: صدوق فيما أرى. وقال أيضاً: إن في حديثه خطأ. وقال البخاري: رواد بن الجراح عن سفيان كان قد اختلط لا يكاد يقوم له حديث. وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث تغير حفظه في آخر عمره وكان محله الصدق، وقال عن حديثه: خيركم خفيف الحاذ": منكر **لا يشبه حديث الثقات**. وقال النسائي: ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط. وقال ابن عدي: لروَّاد بن الجراح أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً وفي حديث الصالحين بعض النكرة، إلا أنه ممن يكتب حديثه. وقال ابن حجر: صدوق اختلط بأخرة فتُرِكَ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد. وقال الأزدي: كل ما يحدث به عن سفيان خطأ يخالف أصحاب سفيان. وقال أبو أحمد الحاكم: تغير بآخره فحدث بأحاديث لم يتابع عليها. وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف. وقال الدارقطني متروك. وقال الذهبي: لين. وقال الذهبي أيضاً: له مناكير ضُعِّفَ[1].

(١) تاريخ ابن معين برواية الدارمي، ابن معين، ص ١١٠ (٣٣١)؛ وسؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٥٠ (٢٦٦)؛ والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص٤٠ (١٩٤)؛ والمعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ٣/ ٣٧٧؛ والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٣/ ٥٢٤ (٢٣٦٨)؛ الكامل في ضعفاء الرجال، ٤/ ١١٤-١٢٠ (٦٨٤)؛ الثقات لابن حبان، ٨/ ٢٤٦ (١٣٢٥٤)؛ و سؤالات البرقاني للدارقطني، ص٣٠ (١٤٩)؛ والمقتنى في سرد الكنى، الذهبي، ١/ ٣٩٨ (٤١٩٥)؛ وميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/ ٥٥-٥٦ (٢٧٩٥)؛ والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، (ط١؛ جدة، دار القبلة، ١٤١٣هـ)، ١/ ٣٩٨ (١٥٩٠)؛ والاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي، ط١، القاهرة، دار الحديث، ١٩٨٨م، ١/ ١٢٣ (٣٨)؛ تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣/ ٢٨٨-٢٩٠ (٥٤٥)؛ وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص٢١١ (١٩٥٨)؛ والضعفاء والمتروكون، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ، ١/ ٢٨٦ (١٢٤٠).

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه **رواد بن الجراح**، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "خيركم في المئتين الخفيف الحاذ، قيل: يا رسول الله، وما خفيف الحاذ؟ قال: الذي لا أهل له ولا ولد". قال أبي: هذا حديث باطل(١).

قال الذهبي: وحديث: "خيركم خفيف الحاذ"، قال أبو حاتم: منكر لا يشبه حديث الثقات، وإنما كان بدو هذا الخبر فيما ذكر لي أن رجلاً جاء إلى روَّاد فذكر له هذا الحديث فاستسحنه، وكتبه، ثم بعد حدث به، يظن أنه من سماعه(٢).

قال العقيلي: أما حديث سفيان الثوري فباطل وقد حدث روَّاد بمناكير(٣).

وقال الدارقطني: تفرد به روَّاد بن الجراح، عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة(٤).

وقال الخليلي: وهذا لا يعرف من حديث سفيان، إلا من هذا الوجه، وقد خطؤوه فيه(٥).

وقال البيهقي: تفرد به رواد بن الجراح العسقلاني، عن سفيان الثوري(٦).

وقال الساجي: عنده -أي روَّاد- مناكير، وقال الحفاظ كثيراً ما يخطىء ويتفرد بحديث ضعفه الحفاظ فيه وخطؤوه وهو: "خيركم بعد المائتين كل خفيف الحاذ"(٧).

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث واللفظ له، ٥/ ١٦٦-١٦٧ (١٨٩٠)؛ والعقيلي في الضعفاء الكبير، ٢/ ٦٩؛ وابن الأعرابي في معجمه، أحمد بن محمد بن الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن الحسيني، ط١؛ دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ، ٣/ ٨٧٨ (١٧٨٤).

(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/ ٥٥-٥٦ (٢٧٩٥).

(٣) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٢/ ٦٩.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، محمد بن طاهر ابن القيسراني، تحقيق: محمود نصار ومحمد يوسف، ط١؛ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ٣/ ١٣ (١٩٦١).

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبدالله الخليلي، تحقيق: د. محمد إدريس، ط١؛ الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ، ٢/ ٤٧٠-٤٧١ (١٢٩).

(٦) شعب الإيمان، البيهقي، ١٢/ ٥٥٠ (٩٨٦٧).

(٧) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣/ ٢٨٩ (٥٤٥).

قلت: يتضح مما سبق من أقوال الأئمة والنقاد في رواية رواد: "خيركم خفيف الحاذ"، حكمهم ببطلانها وخطئها؛ لوهم رواد أنها من سماع من حدثه بها. ولعل المقصود من قول أبي حاتم: منكر لا يشبه حديث الثقات هو تفرد رواد بها عن سفيان الثوري، مع وهمه وخطئه وهو ممن لا يُحتمل تفرده.

الرواية الثانية: روى ابن عدي بإسناده إلى **روَّاد**، حدثنا الثوري عن الزبير بن عدي، عن أنس عن النبي ﷺ قال: "المرأة إذا صلت خمسها،...". قال ابن عدي وهذا إنما يرويه **روَّاد** عن الثوري[(١)].

وقد نقل ابن عدي قول **روَّاد**: ما قرأت هذا الحديث على سفيان، ولا قرأه علينا سفيان، ولا قرئ عليه[(٢)].

قال الذهبي: وقد روى عباس عن ابن معين: لا بأس به -أي رواد-، إنما غلط في حديث عن سفيان -يعني إذا صلت المرأة خمسها-[(٣)].

قال الهيتمي: وفيه رواد بن الجراح وثقه أحمد وجماعة، وضعفه جماعة، وقال ابن معين: وهم في هذا الحديث وبقية رجاله رجال الصحيح[(٤)].

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن خلف العسقلاني، عن **روَّاد بن الجراح**، عن سفيان الثوري، عن الزبير بن عدي، عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "للرجال أربع، وللنساء أربع؛ للرجال: من اتقى الدماء، والفروج، والأموال، والأشربة؛ دخل من أي أبواب الجنة شاء. وللنساء: إذا صلت خمسها، وصامت شهرها،...". قال أبي: هذا حديث باطل؛ لعلهم لقنوا روَّاداً وأدخلوا عليه[(٥)].

وقال يحيى يوماً لرجل ذاكره بحديث من حديث سفيان، عن الزبير بن عدي، عن أنس، عن النبي ﷺ: "إذا صلت المرأة خمسها..." فقال: من حدَّث بذا؟ قال: أبو عصام. قال يحيى:

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٤/ ١١٤- ١١٥ (٦٨٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ٤/ ١١٤- ١١٥ (٦٨٤).

(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/ ٥٥- ٥٦ (٢٧٩٥).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيتمي، ٤/ ٣٠٥ (٧٦٣٢).

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم، ٤/ ٢٦٢-٢٦٣ (١٤١٠).

نعم روَّاد، نعم ذاك حدَّث عن سفيان الثوري تخايل له سفيان، لم يحدِّثه سفيان بذا قط، إنما حدَّثه عن الزبير: "أتينا أنساً نشكو الحجاج"(١).

قلت: يتضح مما سبق من أقوال الأئمة والحفاظ رواية رواد لهذا الحديث بإسناد خطأ وتَفَرُّدُه به عن الثوري، فروايته عن الثوري لا تشبه حديث الثقات.

الرواية الرابعة: روى الطبراني بسنده إلى **روَّاد بن الجراح** قال: نا مالك بن أنس، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم، عن عائشة، وقال: حدثنا رواد قال: نا مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه ولذته، فإذا فرغ أحدكم من حاجته فليتعجل إلى أهله". وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن مالك، عن ربيعة إلا رواد والمشهور عن مالك، عن سمي(٢).

قال ابن عبدالبر: مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه،...". قد روي عن مالك في هذا الحديث إسنادان غير إسناد الموطأ وكلاهما خطأ، أحدهما رواه **أبو عاصم روَّاد بن الجراح** عن مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة. والآخر رواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي النضر عن أبي صالح عن أبي هريرة.

ولا يصح عن مالك عن سمي، إلا إسناده على ما في موطئه(٣).

قال ابن حجر: ورواه **روَّاد بن الجراح** عن مالك فزاد فيه إسناداً آخر، فقال: عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة، وعن سمي بإسناده فذكره، قال الدارقطني: أخطأ فيه روَّاد بن الجراح(٤).

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد، ط١؛ بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ، ٩/ ٢٢٩ (١٩٢٧)؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣/ ٢٨٨-٢٩٠ (٥٤٥).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٣٦٦ (٤٤٥١)؛ وفي معجمه الصغير، ١/ ٣٦٦ (٦١٣).

(٣) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: سالم عطا، محمد معوض، ط١؛ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ، ٨/ ٥٣٦ (١٨٣٧).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ٣/ ٦٢٣.

قال العيني: ورواه **عصام بن روَّاد بن الجراح، عن أبيه**، عن مالك، عن ربيعة، عن القاسم، عن عائشة، رضي الله تعالى عنها، وعن مالك، عن سمي، عن أبي صالح عن أبي هريرة، قالا: قال رسول الله ﷺ: "السفر قطعة من العذاب". قال أبو عمر: حديث رواد عن مالك عن ربيعة عن القاسم غير محفوظ، لا أعلم رواه عن مالك غيره، وهو خطأ وليس رواد بن الجراح ممن يحتج به ولا يعول عليه(١).

قلت: في هذا الحديث تظهر مخالفة رواد لثقات أصحاب مالك الذين رووا هذا الحديث في الموطأ عن مالك بوجه صحيح، والمقصود هنا بأن حديث رواد لا يشبه حديث الثقات هو مخالفته لهم برواية وجه خطأ.

الرواية الخامسة: وسئل –الدارقطني– عن حديث الحارث، عن علي: أن النبي ﷺ: كان جنب من الليل ولا يمس ماء. فقال: هو حديث يرويه هكذا روَّاد بن الجراح، عن الثوري، عن أبي إسحاق. ووهم فيه **روَّاد**. وإنما رواه الثوري، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة(٢).

وسئل عن حديث الأسود، عن عائشة، كان رسول الله ﷺ، يصلي من الليل، فإن كانت له إلى أهله حاجة، قضاها، ثم نام كهيئته، لا يمس شيئاً حتى إذا أذن بلال، أفاض عليه الماء، وصلى ركعتين، ثم خرج إلى الصلاة.

فقال: اختلف فيه على الأسود بن يزيد؛ فرواه، أبو إسحاق السبيعي، كذلك، واختلف عن الثوري، عن أبي إسحاق؛ **فرواه روَّاد بن الجراح**، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، ووهم فيه.

والصواب عن الأسود، عن عائشة(٣).

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف، ١٣٨٧هـ، ٢٢/ ٣٤؛ و عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد العيني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٠/ ١٣٨.

(٢) علل الدارقطني، ٣/ ١٦٤ (٣٣٠)، ولم أقف عليه في غير علل الدارقطني.

(٣) علل الدارقطني، ١٤/ ٢٤٧ (٣٥٩٨).

قلت: يظهر فيما سبق وهم رواد بروايته عن الحارث عن علي، والصواب فيه كما قال الدارقطني عن الأسود عن عائشة، ونسب الوهم لرواد في روايته الحديث بهذا الوجه، وبذلك لا يشبه حديثه حديث الثقات.

٣. **مُعَان بن رفاعة السلامي -بتخفيف اللام-، أبو محمد الدمشقي، ويقال: الحمصي، الشامي.** قال أحمد: لا بأس به. وقال ابن المديني: ثقة قد روى عنه الناس. وقال دحيم: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ حمصي يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال ابن المديني أيضاً: كان شيخاً ضعيفاً. وقال ابن معين: ضعيف. وقال الجوزجاني والسعدي: ليس بحجة. وقال يعقوب بن سفيان: لين الحديث. وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل، **لا يشبه حديثه حديث الأثبات،** فلما صار الغالب في روايته ما ينكره القلب استحق ترك الاحتجاج به. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابع عليه. وقال أبو الفتح الأزدي: لا يحتج به. وقال ابن حجر: قرأت بخط الذهبي مات مع الأوزاعي تقريباً، وهو صاحب حديث ليس بمتقن. وقال أيضاً: لين الحديث كثير الإرسال[1].

دراسة تطبيقية على بعض مروياته :

الرواية الأولى: روى ابن ماجه بإسناده إلى **معان بن رفاعة،** عن أبي خلف الأعمى، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: "إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم"[2].

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، علي بن عبد الله ابن المديني، تحقيق: موفق عبدالقادر، ط١؛ الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، ص١٨٥ (٢٢٥)؛ والمعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ٢/ ٤٥١؛ والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨/ ٤٢١-٤٢٢ (١٩١٩)؛ والمجروحين، ابن حبان، ٣/ ٣٦ (١٠٨١)؛ والكامل، لابن عدي، ٨/ ٣٧- ٣٨ (١٨٠٨)؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٠/ ٢٠١ (٣٧٤)؛ وميزان الاعتدال، الذهبي، ٤/ ١٣٤ (٨٦١٩)؛ وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص ٥٣٧ (٦٧٤٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، ٢/ ١٣٠٣ (٣٩٥٠) واللفظ له؛ وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٨/ ٣٧-٣٨ (١٨٠٨).

قال ابن عدي: معان بن رفاعة عامة ما يرويه، لا يتابع عليه[1].

وقال الدارقطني: غريب من حديث أبي خلف واسمه حازم بن عطاء، عن أنس، تفرد به معان بن رفاعة السلامي عنه[2].

الرواية الثانية: قال الدارقطني: حديث: "لعن رسول الله من مثل بالحيوان" تفرد به أبو عاصم، عن ابن جريج، عن يزيد الشيني، عن سعيد، ورواه محمد بن أبي عميرة عنه، وتفرد به معان بن رفاعة[3].

الرواية الثالثة: روى العقيلي بإسناده إلى **معان بن رفاعة** السلامي، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله،...". قال العقيلي: ولا يعرف إلا به -أي معان بن رفاعة-، وقد رواه قوم مرفوعاً من جهة لا تثبت[4].

قلت: يتضح مما سبق من أقوال الأئمة والحفاظ تفرد معان برواية هذه الأحاديث، وعلى ذلك فإن حديثه لا يشبه حديث الأثبات، حيث لا يحتمل ولا يقبل منه التفرد مع ما ذُكِر من الاختلاف في حاله.

❁❁❁

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ٨/ ٣٧-٣٨ (١٨٠٨).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد، الدارقطني، ٢/ ٢٦١ (١٣١٨).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد، الدارقطني، ٣/ ٣٦٠ (٢٩١٠)، لم أقف عليه سوى هنا عند الدارقطني.

(٤) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير، ٤/ ٢٥٦ (١٨٥٤).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

في نهاية هذه الدراسة خرج البحث بالنتائج التالية:

- إن المقصود بجرح الرواة بقولهم: لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات ونحوها من العبارات هو:
- مخالفة الثقات، مثل: حديث جابر بن مرزوق: "إذا كان يوم القيامة يدعى بفسقة العلماء فيؤمر بهم إلى النار قبل عبدة الأوثان،..."، وهو مخالف لما جاء في الصحيحين.
- أو التفرد مع كون الراوي ضعيفاً لا يُحتمل تفرده، مثل حديث عبدالله بن عبدالملك بن كرز بحديث: "دية الذمي دية المسلم".
- أو أنها تشير إلى خطأ الراوي ووهمه، كما في حديث روَّاد بن الجراح: "السفر قطعة من العذاب،..."، قال ابن حجر: ورواه روَّاد بن الجراح عن مالك فزاد فيه إسناداً آخر. وقال الدارقطني: أخطأ فيه روَّاد بن الجراح. ومثل حديث: "أن النبي ﷺ: كان جنب من الليل ولا يمس ماء" حيث رواه روَّاد بن الجراح، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، ووهم فيه.
- إن الجرح بهذه العبارة ومن خلال الدراسة التطبيقية على نماذج من مرويات الرجال المذكورين في البحث والموصوفين بقولهم: لا يشبه حديثه حديث الثقات، أو الأثبات ونحوها؛ وصلت الدراسة إلى إن ضعف الرجل والطعن فيه من جهة ضبطه وحفظه تحديداً، وكما هو معلوم فإن ضبط الراوي شرط لقبول الحديث.
- أظهر البحث أن من الأئمة الذين جرحوا الرجال بقولهم: حديثه لا يشبه حديث الثقات، أو لأثبات ونحوها من العبارات: أبو حاتم الرازي، وابن حبان، وابن عدي.
- حصر البحث اثنا عشر رجلاً ورد في تراجمهم جرحهم بقول الأئمة: لا يشبه حديثه حديث الثقات أو الأثبات ونحوها من العبارات، وجميعهم متفق على جرحهم، ما عدا ثلاثة رجال مختلف في توثيقهم وهم: حنش بن المعتمر، وروَّاد بن الجراح، ومعان بن رفاعة.

المصادر والمراجع

١. الجوزقاني، الحسين بن إبراهيم، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، ط٤، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٢هـ.

٢. الخليلي، خليل بن عبدالله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد إدريس، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.

٣. القرطبي، يوسف بن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، تحقيق: سالم عطا ومحمد معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

٤. الدمشقي، إسماعيل بن عمر بن كثير، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد شاكر، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥. الشيباني، محمد بن طاهر ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، تحقيق: محمود نصار ومحمد يوسف، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٦. الطرابلسي، إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٨م.

٧. ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٨. السمعاني، عبدالكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي وغيره، ط١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢ هـ.

٩. البغدادي، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: د. أحمد سيف، دمشق، دار المأمون.

١٠. الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر التدمري، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.

١١. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود زايد، ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٧هـ.

١٢. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، طبع بإشراف محمد خان، حيدر آباد: دائرة المعارف البريطانية.

١٣. المنذري، عبدالعظيم بن عبدالقوي، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

١٤. الدارقطني، علي بن عمر، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل العربي، ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤١٤هـ.

١٥. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ.

١٦. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

١٧. القرطبي، يوسف بن عبدالبر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف، ١٣٨٧هـ.

١٨. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، ط١، الهند: دائرة المعارف، ١٣٢٦هـ.

١٩. المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.

٢٠. ابن أبي حاتم الرازي، عبدالرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، ط١، حيدر آباد: طبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٢م.

٢١. الأصبهاني، أحمد بن عبدالله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصر، السعادة للنشر، ١٣٩٤هـ.

٢٢. القزويني، محمد بن يزيد بن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٢٣. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ.

٢٤. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

٢٥. المديني، علي بن عبدالله، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبدالقادر، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ.

٢٦. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد منصور، ط١، المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ.

٢٧. السجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد العمري، ط١، المدينة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ.

٢٨. البرقاني، أحمد بن محمد، سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجي عنه)، تحقيق: عبد الرحيم قشقري، ط١، لاهور: كتب خانه جميلي، ١٤٠٤هـ.

٢٩. البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، حققه: عبد العلي حامد، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ.

٣٠. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

٣١. العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط١، بيروت، دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ.

٣٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

٣٣. النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمد زايد، ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ.

٣٤. الهاشمي، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

٣٥. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، علل الحديث، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٧ هـ.

٣٦. ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط٢، باكستان: إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١هـ.

٣٧. الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علَّق عليه محمد الدباسي، ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ.

٣٨. العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٩. ابن منده، محمد بن إسحاق، فتح الباب في الكنى الألقاب، تحقيق: نظر الفاريابي، ط١، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٧هـ.

٤٠. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، عليه تعليقات العلامة: عبدالعزيز بن باز، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٤١. الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن زجب، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، المدينة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ.

٤٢. البيهقي، أحمد بن الحسين، فضائل الأوقات، تحقيق: عدنان القيسي، ط١، مكة: مكتبة المنارة، ١٤١٠هـ.

٤٣. المناوي، عبدالرؤوف بن تاج العارفين، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط١، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦م.

٤٤. الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، ط١، جدة: دار القبلة، ١٤١٣هـ.

٤٥. الجرجاني، عبدالله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٤٦. الدولابي، محمد بن أحمد، الكنى والأسماء، تحقيق: نظر الفاريابي، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢١هـ.

٤٧. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح عويضة، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

٤٨. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، ط٢، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ.

٤٩. البستي، محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود زايد، ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ.

٥٠. الهيتمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ.

٥١. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٥٢. الموصلي، أحمد بن علي بن المُثنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دمشق: دار المأمون.

٥٣. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١؛ مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

٥٤. البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار المعروف بالبحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، ط١، المدينة: مكتبة العلوم والحكم.

٥٥. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين.
٥٦. ابن الأعرابي، أحمد بن محمد، معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن الحسيني، ط١، دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ.
٥٧. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، ط٢، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ.
٥٨. العجلي، أحمد بن عبدالله، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبدالعليم البستوي، ط١، المدينة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ.
٥٩. الأصبهاني، أحمد بن عبدالله أبو نعيم، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل العزازي، ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤١٩هـ.
٦٠. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم العمري، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ.
٦١. الذهبي، محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي.
٦٢. الذهبي، محمد بن أحمد، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمد المراد، ط١، المدينة، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.
٦٣. الدارقطني، علي بن عمر، المؤتلف والمختلف، تحقيق: موفق عبدالقادر، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ.
٦٤. ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، ط١، المدينة: المكتبة السلفية، ١٣٨٦هـ.
٦٥. الأصبحي، مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد الأعظمي، ط١، أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان الخيرية، ١٤٢٥هـ.

٦٦. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢ هـ.

٦٧. الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

❁❁❁

Publication Rules

- All research papers must adhere to Sharia guidelines, educational policies, and regulations of the Kingdom of Saudi Arabia.
- Manuscripts submitted should represent original and novel works.
- Adherence to well established scientific methodology.
- If the research paper has been previously published elsewhere in any from, JSSIS does not bear any legal consequences for this.
- The research paper can be part of a book or derived from a thesis in which the author obtained a degree.
- Original manuscripts should not exceed 10,000 words in length. If exceeds it shall be treated as more than one research paper.
- Arabic and English abstracts should include the following: research topic, research problem, objectives, methodology, and the most important results.
- Research introduction should present title, research problem, questions, methodology, literature, main contribution, and plan.

Publication guidelines

- Authors should submit their works through the journal's email: almajallah@kku.edu.sa
- Font: Traditional Arabic.
- Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18).
- **The researcher must attach the following:**

- A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
- Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)

- **Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:**

- Citing the book title and author(s), including any publication information.
- Inserting footnotes at the bottom of each page, and footnotes numbers should be between brackets.
- Writing the Quranic verses in accordance to the Uthmani script followed by their reference, and can be downloaded from the following link: https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/
- The bibliography attached at the end of the research paper must be complete and not concise for each reference, and must be written in MLA style.

Review and Publication Process

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research papers when published will be subject to technical and chronological considerations.
3. The journal reserves the right to publish the research paper in the edition it deems suitable, or republish it in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies. Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board Email: almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.